2026/49
واردات عدد .....
10 جويلية 2026
C
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية الضّمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التّونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتّنمية والمتعلّقة بالقرض المسند إلى شركة فسفاط قفصة للمساهمة في تمويل مشروع اقتناء معدّات منجميّة حديثة وتركيز وحدة متطوّرة للتّرشيح بالضّغط العالي لمعالجة المياه المستعملة «CAPSA».

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على اتّفاقية الضّمان الملحقة بهذا القانـــون والمبرمــة بــتونس بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التّونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتّنمية والمتعلّقة بالقرض المسند إلى شركة فسفاط قفصة بمبلغ مائة وعشرة مليون (110.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع اقتناء معدّات منجميّة حديثة وتركيز وحدة متطوّرة للتّرشيح بالضّغط العالي لمعالجة المياه المستعملة «CAPSA».

2026/49

2026/49

شـرح الأسـبـاب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند لشركة فسفاط قفصة للمساهمة في تمويل مشروع اقتناء معدات حديثة للحفر ونقل الفسفاط وتركيز وحدة متطورة للترشيح بالضغط العالي لمعالجة المياه المستعملة «CAPSA»)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق الضمان المبرم بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلق بالقرض المسند لشركة فسفاط قفصة بموجب الاتفاق المبرم بينها وبين البنك المذكور بنفس التاريخ، بمبلغ قدره مائة وعشرة مليون (110.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع اقتناء معدات حديثة للحفر ونقل الفسفاط وتركيز وحدة متطورة للترشيح بالضغط العالي لمعالجة المياه المستعملة «CAPSA» والذي يهدف إلى تطوير النشاط المنجمي وإرساء حلول تقنية وبيئية مبتكرة.

معطيات فنية:

1. الإطار العام:

يندرج مشروع اقتناء معدات حديثة للحفر ونقل الفسفاط وتركيز وحدة متطورة للترشيح بالضغط العالي لمعالجة المياه المستعملة «CAPSA» ضمن أولويات الدولة التونسية الرامية إلى إنعاش قطاع الفسفاط وتحسين مردوديته واستعادة قدراته التنافسية، بما يتماشى مع التوجهات الوطنية نحو التنمية الشاملة والانتقال الأخضر.

كما يتنزل هذا المشروع ضمن أحد أهم محاور التعاون المالي والفني بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ويجسد التزام الطرفين بدعم هذا القطاع الذي تعمل الدولة على إصلاحه وتحسين حوكمته بما يمكن من الرفع من أدائه.

2. أهداف المشروع:

بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لقطاع الفسفاط في الاقتصاد الوطني ، يهدف المشروع إلى الترفيع في القدرات الإنتاجية للشركة المعنية واستعادة نسق الإنتاج ، وذلك من خلال تنفيذ برنامج استثماري متوسط المدى يرتكز على المحاور التالية:

- تحديث التجهيزات المنجمية عبر اقتناء معدات حديثة وذات قدرة عالية للاستخراج والنقل بما يساهم في رفع الطاقة الإنتاجية وتحسين شروط السلامة المهنية؛
- إرساء منظومات متطورة لتصفية المياه ومعالجتها، بما يرفع من نسب إعادة استخدامها في الدورة الإنتاجية ويُسهم في تقليص الضغط على الموارد المائية الجوفية؛
- تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والصحي من خلال الارتقاء بالمعايير المعتمدة وضمان المطابقة للمعايير الدولية؛
- تعزيز الحوكمة والشفافية عبر تطوير المنظومة المؤسساتية واعتماد أفضل الممارسات الدولية في الإدارة والرقابة.

2026/49
واردات عدد .....
10 جويلية 2026
C
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

3. مكونات المشروع:

- **رفع القدرات الإنتاجية:** اقتناء معدات حديثة للحفر ونقل الفسفاط إلى المغاسل بما يعزز نسق الإنتاج وجودته.
- **تكريس البعد البيني:** تركيز وحدة متطورة للترشيح بالضغط العالي لمعالجة المياه وإعادة استعمالها.
- **تطوير الحوكمة والتصرف:** تطوير المنظومة البيئية والمالية والإدارية للشركة عبر إرساء معايير حديثة تضمن مطابقة نشاطها لأفضل الممارسات الدولية.

4. الانعكاسات المنتظرة للمشروع:

سيساهم تنفيذ المشروع في إحداث نقلة نوعية لقطاع الفسفاط من خلال:

- **الترفيع في الإنتاج الوطني للفسفاط** بما يمكن القطاع من استعادة مكانته على المستويين الوطني والدولي.
- **التخفيض المهم في استهلاك المياه الجوفية** مع تحقيق نسبة إعادة استعمال تصل إلى حوالي 90%.
- **رفع مردودية الشركة وتعزيز تنافسيتها الدولية** بفضل اعتماد تجهيزات حديثة ومعايير تشغيل متطورة.
- **توفير موارد إضافية من العملة الصعبة** من شأنها أن تدعم التوازنات المالية للدولة؛
- **إحداث فرص عمل جديدة.**

I. عملية التمويل:

1. عناصر التمويل:

- **110 مليون أورو** في شكل قرض من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (موضوع شرح الأسباب الحالي).
- **7 مليون أورو في شكل هبة** (إعانة فنية) يوفرها نفس البنك الممول.

2. صيغة القرض وشروطه المالية:

- قرض مباشر لفائدة شركة فسفاط قفصة بضمان الدولة.
- **الوثائق التعاقدية:**
  - اتفاقية التمويل المبرمة بين شركة فسفاط قفصة والبنك الممول.
  - اتفاقية الضمان المبرمة بين وزارة الاقتصاد والتخطيط، بصفتها ممثلا للجمهورية التونسية، والبنك الممول.
- نسبة فائدة متغيرة: أوروبر 6 أشهر+1% (متغيرة مع إمكانية تثبيتها)[1].

[1] على أنه يمكن للجهة المستفيدة من القرض طلب تثبيت هذه الفائدة وتطبيقها على الجزء المتبقي من القرض في حال ما أشارت التقديرات إلى توجه نسبة الفائدة نحو الارتفاع وهو ما من شأنه أن يمكنها من التحكم في تكلفة القرض وتقليص قيمة الفوائض.

- عمولة التعهد: 0.5% (مع فترة إمهال بـ60 يوما)[2].
- عمولة التصرف: 1%.[3]
- فترة السداد: 10 سنوات مع فترة إمهال لمدة 3 سنوات.
- مدة الإنجاز: 3 سنوات.

II. خصوصيات التمويل والطابع التجديدي:

يتميّز التمويل بالخصوصيات التالية:

- **الطابع التجديدي لهذه العملية:** تعتبر عملية التمويل المعتمدة من خلال القرض المذكور تمشيا جديدا في عمليات تمويل مشاريع وبرامج المؤسسات العمومية، حيث يأخذ هذا التمشي بعين الاعتبار خصوصيات هذه المؤسسات (صعوبات مالية، نقائص على مستوى الحوكمة...) وطبيعة حاجياتها من التمويل، وذلك من خلال الجمع بين التمويلات اللازمة للبرامج الاستثمارية للمؤسسات المعنية وتخصيص اعتمادات إضافية للأنشطة ذات البعد البيني ودعم الإصلاحات في مجالي الحوكمة المالية والإدارية.

- **تكلفة القرض:** بالنظر إلى العملية في مجملها وطبيعة الاستثمارات المزمع إنجازها والمتمثلة في اقتناء معدات، وللانعكاسات الإيجابية المنتظرة لهذه العملية على المدى المتوسط والمتمثلة خاصة في رفع الإنتاج السنوي للشركة، يمكن اعتبار تكلفة هذا القرض مقبولة من حيث الشروط المالية. كما تم العمل على تعزيز الطابع التفاضلي لهذا التمويل من خلال الحصول على تعهد البنك الممول بتوفير مبلغ 7 مليون أورو في شكل هبة، سيتم تخصيصها لتمويل عدد من الأنشطة الضرورية لإنجاح المشروع.
- **الطابع الاستراتيجي للعملية:** تكتسي هذه العملية دلالة استراتيجية هامة تتمثل في إعادة وضع قطاع الفسفاط على مسار الاستثمارات القادرة على تعبئة التمويلات الضرورية، مما من شأنه أن يفتح الباب أمام تمويلات جديدة لفائدة المؤسسات العمومية، كما أنه يوجه إشارات إيجابية حول استعادة ديناميكية قطاع حيوي شهد في السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المعروض.

---

[2] عمولة التعهد: يتم احتسابها بداية من 60 يوم إثر تاريخ توقيع اتفاقية القرض. يتم تطبيقها على المبلغ المتبقي (غير المسحوب) من القرض.

[3] عمولة التصرف: تدفع مرة واحدة بتاريخ دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ. تم تحديدها بـ 1 %من المبلغ الجملي المتعهد به من القرض ويتم سحبها مباشرة من مبلغ القرض.